العرب
الخميس 2019/12/26
السنة 42 العدد 11568

تقرير يعري انتهاكات يواجهها الأساتذة الجامعيون في قطر

السلطات تنشر آليات الشرطة في الحرم الجامعي لإسكات أي صوت معارض

عزز تقرير نشرته صحيفة بريطانية إلكترونية حول حقوق الأجانب بدولة قطر ما نشرته في وقت سابق منظمات دولية بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق العمال في الدوحة، حيث تجاوزت الانتهاكات العمال لتطال الأساتذة الجامعيين.

جامعة قطرية بعقيدة تركية

لندن – ذكر تقرير صحافي أن التعامل مع الأساتذة العاملين في جامعة قطر لا يختلف في بعض الأوجه عن الطريقة التي تتعامل فيها هذه الدولة الصغيرة مع مئات الآلاف من العمال الأجانب الذين يشكلون أغلبية السكان فيها.

وجاء في تقرير كتبه روجر هاردي، الذي عمل محللا لشؤون الشرق الأوسط في هيئة الإذاعة البريطانية لأكثر من عشرين سنة، أن هناك اتهامات حول ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الأساتذة في أكثر جامعات قطر تميزا حيث يعيش أعضاء الهيئة التدريسية فيها في جو من الخوف يخشون فيه حتى التحدث حول ممارسات تعسفية مطردة.

وفي تقريره الذي نشرته الصحيفة البريطانية الإلكترونية، اوبنديموكراسي، ذكر هاردي أن سيل الشكاوى طفح على السطح في فبراير الماضي من هذه السنة، عندما قدم أستاذ من جامعة قطر استقالته وأرسل رسالة مفتوحة إلى زملائه وطلبته يشير فيها إلى الفساد والمحسوبية في الجامعة، وعلى الخصوص في كلية الآداب والعلوم.

حيدر بدوي

جامعة قطر أصبحت مفرخة للضيم ومكانا للاعتداء على الحقوق

ليون برخو

لم أشعر بخوف مثل الذي شعرت به أثناء عملي بجامعة قطر

وأضاف الكاتب أن الرسالة التي كتبها الدكتور حيدر بدوي، وهو أميركي من أصول سودانية، وجدت طريقها إلى منصة تويتر، الذي يدمن عليه القطريون.

وذكر هاردي أن أغلب الذين تفاعلوا مع رسالة بدوي على تويتر ساندوا موقفه، مؤكدين على أن الفساد مستوطن على مستوى الجامعة.

وكان بين المسائل التي تطرق إليها الدكتور بدوي في رسالته التي لا تزال على تويتر المعاملة غير المنصفة والقاسية لأعضاء الهيئة التدريسية بسبب شروط التعاقد.

ونقل التقرير عن بدوي في رسالته، إن جامعة قطر "أصبحت مفرخة للضيم! أصبحت مكانا للاعتداء على الحقوق! وفي هذا يمكن أن أروي قصصا كثيرة من الفواجع التي يتحدث بها زملائي في الكلية، من قسمنا ومن أقسام أخرى".

ويردف بدوي في رسالته أن "مظاهر الظلم في الجامعة أصبحت في ازدياد مستمر في السنوات القليلة الماضية، ليس في القسم فقط، ولا في الكلية فحسب، بل في الجامعة برمتها".

ومن بين الأمور التي اعترض عليها بدوي كانت الإجراءات التعاقدية التي بموجبها في الإمكان فصل أي أستاذ لأتفه الأسباب.

وأوضح الكاتب أن السلطات الجامعية اتخذت موقفا توافقيا بعد ظهور رسالة بدوي، حيث جرى استدعاؤه في اجتماع مع المسؤولين الذين وعدوه بمعالجة القضايا التي أثارها، ومنها انتقاده لعدم تجديد عقود اثنين من زملائه في قسم الإعلام.

وذكر التقرير أن عميد كلية الآداب والعلوم في حينه، راشد الكواري، الذي كان هدفا لنقد لاذع من قبل حيدر بدوي، عقد اجتماعا مع الهيئة التدريسية لقسم الإعلام، ووعد بأنه سيعيد النظر في قراره بعدم تجديد العقود والنظر في الشكاوى.

وكان الدكتور ليون برخو، الذي يعمل حاليا في جامعة يونشوبنك في السويد، من بين الذين لم يتم تجديد عقودهم. والدكتور برخو وهو عراقي سبق وأن عمل مراسلا لوكالة رويترز ووكالة أسوشتتبرس.

وبين التقرير أن السلطات في الجامعة انتقمت من بدوي بعد مضي شهرين تقريبا على نشره لرسالته، حيث جرى فصله من العمل وبأثر فوري، وأغلق حسابه البريدي، ووقع منعه من الدخول إلى الحرم الجامعي أو التدريس وحتى التواصل مع طلبته.

وأفاد الكاتب أن الطلبة والأساتذة صعقوا عند مشاهدتهم أن السلطات قد نشرت آليات الشرطة بالقرب من قسم الإعلام في محاولة على ما يبدو لمنع بدوي من التواجد في الحرم الجامعي وثني أي معارضة قد يثيرها قرار فصله.

وعند مشاهدتهم لآليات الشرطة، أخلى الأساتذة البناية من الخوف، حسب ما جاء في التقرير.

وقال التقرير إن قضية بدوي ليست منفردة، حيث ينقل عن برخو وصفه للأشهر الستة الأخيرة من تواجده في جامعة قطر بـ"المرعبة"، وقال "لم أشعر بخوف مثل هذا في حياتي. كانوا يعتقدون أنني خلف النقد الذي وجهه لهم بدوي. قال لي العميد إنني سأدفع ثمنا غاليا لأن بدوي خصني بفقرة يدافع فيها عني، ولأنني لم أذهب إليه للتبرؤ من النقد الذي وجهه إلى إدارتها".

ويقول برخو في التقرير إنه التقى العميد ثلاث مرات وأكد في كل لقاء أن لا ناقة ولا جمل له مع موجة النقد للجامعة على منصة تويتر، بيد أن العميد أصر على إلقاء اللائمة عليه، مضيفا أن المسؤولين في الجامعة حولوا حياته "إلى جحيم" في ما تبقى من الوقت إلى حين انتهاء الفصل الدراسي. وعند عودته للسويد كتب رسالة وداع وعتاب إلى أعضاء الهيئة التدريسية شارحا فيها بعض الشؤون التي تخص قضيته.

ووجدت رسالة برخو طريقها إلى تويتر، وأحدثت موجة من التعليقات كلها تنتقد الجامعة، حيث جرت إعادة تغريدها أكثر من مئة مرة، ما حدا بالمسؤولين في الجامعة لإغلاق حسابه البريدي ورفع أي أثر لرسالته.

ويقول إنه بغض النظر عن المرتبات والمنافع والامتيازات فإنه يجري التعامل مع أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الأوجه مثل التعامل مع مئات الآلاف من العمال الأجانب الذين يشكلون أغلبية السكان في هذه الدولة الصغيرة.

ويذكر التقرير أن أغلب أعضاء الهيئة التدريسية من العرب القادمين من دول أخرى في الشرق الأوسط أو يعيشون في الغرب، مضيفا أنه بالنسبة لكثير من هؤلاء فإن فرصة العمل في جامعة قطر تمثل فرصة حياة، حيث تبلغ المرتبات لحاملي لقب الأستاذية حوالي 10 آلاف دولار في الشهر.

ولكن لا يمضي وقت طويل حتى يكتشفوا أن أبسط أنواع المعارضة أو الخلاف مع المسؤولين الكبار في الجامعة –وكلهم قطريون– سيؤدي إلى فصلهم، وفق التقرير.

ويقول برخو إن جوّا من عدم الاستقرار والقلق يسود الوسط الأكاديمي وهناك شعور بأن الكل مراقب، وأن التعيينات وتجديد العقود يكتنفهما الكثير من الغموض والمحسوبية والتسيس لمواءمة التوجهات السياسية للبلد.

ووفقا للتقرير فإن الشكاوى لا تأتي من أعضاء الهيئة التدريسية من الأجانب فحسب، بل هناك عدم رضى واسع حول الأوضاع في الجامعة في صفوف الأساتذة والطلبة من القطريين.

وينقل التقرير عن برخو قوله إن أغلب زملائه من العرب أوقفوا تواصلهم معه بعد توجيهه رسالته لهم، إلا أنه تلقى الكثير من الدعم من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة من القطريين من خلال الرسائل النصية أو الهاتف أو البريد الإلكتروني.

ويعتقد برخو أن جامعة قطر قد أفلحت في وضع غطاء على هذه التجاوزات كي لا تظهر للعيان، واصفا جامعة قطر بمثابة "مجتمع تحيطه السرية ويترعرع من خلال الرواتب والمخصصات والعطايا المجزية، وليس من خلال الصرامة الأكاديمية".

المحتجون في العراق يشككون في التزام الأحزاب بالقانون الانتخابي

بغداد – نجحت القوى السياسية العربية في البرلمان العراقي في تمرير نسختها المعدلة من قانون الانتخابات، لتضمن مبكرا الحفاظ على جزء من مكاسبها في أي اقتراع مقبل، فيما قاطعت القوى الكردية جلسة التصويت.

وفي أجواء سادتها الفوضى، مررت القوى الشيعية والسنية نسخة معدلة من قانون الانتخابات عبر البرلمان، لتؤكد أنه يلبي مطالب المتظاهرين المرابطين في الساحات منذ نحو ثلاثة أشهر.

ومع أن القوى السياسية أقرت شرطي الترشيح الفردي بنسبة 100 بالمئة والدوائر المتعددة في المحافظة الواحدة، ضمن مواد القانون الجديد، إلا أنها أغفلت شرطا جوهريا يتعلق بآلية تحديد الفائز، فبينما يريد المتظاهرون أن يكون الفائز هو الحاصل على نصف أصوات دائرته الانتخابية زائدا صوتا واحد، ما يفتح الباب على إمكانية وجود جولة ثانية للفوز بأي مقعد، يخوضها مرشحان حازا أعلى الأصوات، أقرت الأحزاب الشيعية والسنية خيار أن يكون الفائز هو الحائز على أعلى الأصوات في دائرته الانتخابية.

وأقر القانون الجديد أن يكون القضاء، الذي يبلغ تعداد سكانه 100 ألف نسمة فما فوق، دائرة انتخابية، تحدد مقاعدها حسب الكثافة السكانية، فيما يتم دمج الأقضية المجاورة التي يقل سكان كل منها عن حاجز المئة ألف صوت لتشكيل دائرة واحدة.

ويقول نشطاء إن الخيار الذي مررته الأحزاب، سيعني تشتيت أصوات الناخبين، لأن المرشح الفائز وفق هذا الخيار قد يحصل على 10 آلاف صوت فقط ويكون الأعلى بين المتنافسين، بينما تذهب أصوات التسعين ألف ناخب الآخرين سدى.

في حين أن خيار الفوز بالنصف زائدا واحدا، سيعطي قيمة لخمسين ألف صوت من أصوات كل دائرة، ما يرفع سقف المنافسة ويحدّ من فرص فوز مرشحي الأحزاب التي لن تستطيع حشد الأصوات اللازمة في الدوائر المختلفة. كما يتيح هذا الخيار لجمهور مرشحين مختلفين أن يتحالفوا في جولة الإعادة، التي لن تكون متاحة في حالة اعتماد خيار الفائز بأعلى الأصوات، ضد مرشح حزبي اجتاز الجولة الأولى.

وترى القوى الكردية التي قاطعت جلسة التصويت على القانون، أن إجراء انتخابات مبكرة بصيغة الدوائر المتعددة على مستوى القضاء، أمر مستحيل، بسبب الخلافات الكبيرة في المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل حول حدود العديد من الأقضية.

ولا يملك العراق إحصاء رسميا محدثا لسكانه، بل يعتمد على بيانات تقديرية من وزارتي التخطيط والتجارة، كما أن حدود الكثير من الأقضية ليست واضحة.

وتقول القوى الكردية إن الخلافات بشأن حدود الأقضية وعدد السكان، ربما تحول دون إجراء انتخابات مبكرة يطالب بها المحتجون، مشيرة إلى أن القوى السياسية الشيعية والسنية احتالت بهذا القانون على المتظاهرين، لأنها عمليا ضمنت استمرارها في السلطة.

وفضلا عن معضلة حدود الأقضية وعدد سكانها، فإن القوى الكردية ستخسر الكثير من أصوات سكان العاصمة بغداد الذين ينتمون إلى القومية الكردية. وكان هؤلاء يصوتون لمرشح كردي ضمن دائرة العاصمة الانتخابية، بغض النظر عن القضاء الذي يسكنون فيه، ما يضمن صعود نائب كردي واحد من هذه الدائرة على الأقل خلال الدورات الماضية. لكن هذا الأمر لن يكون ممكنا إذا تحولت بغداد إلى عدة أقضية، إذ ستتشتت الأصوات الكردية فيها بين عدد من الدوائر.

وسجلت القوى الكردية ملاحظة فنية مقلقة، عندما أشارت إلى أن الأحزاب الشيعية والسنية أصرت على اعتماد نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات القادمة، الذي أثبت فشله في الانتخابات الماضية، وفتح الباب على تزوير لنطاق واسع من الأصوات. وتقول القوى الكردية إن التثبت الشخصي من الناخب عبر النظام البايومتري، هو السبيل الوحيد لضمان نزاهة الانتخابات.

وبادر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، إلى "مباركة" هذا "الإنجاز"، مشيرا إلى أنه إحدى ثمرات حركة الاحتجاج العراقية التي انطلقت مطلع أكتوبر الماضي، ولا تزال مستمرة.

ويقول خبير الانتخابات الدولي عادل اللامي، الذي شغل مواقع عليا في مفوضية الانتخابات سابقا، إن "الترشيح الفردي بنسبة 100 بالمئة يعني أن الاشتراك بالانتخابات يقتصر على المرشحين أفرادا، لا قوائم حزبية"، مضيفا "قد يتساءل سائل كيف: ستتكون الكتلة الأكبر التي تكلف بتشكيل الحكومة".

ويرى اللامي أن هذا القانون يمثل "فرصة ذهبية لتشكيل كيانات سياسية (أحزاب) لدى المفوضية منذ الآن، على أساس المواطنة العابرة للفئوية وتأتلف قبل الانتخابات في تحالف يسمى مثلا تحالف تشرين أو تحالف التحرير أو أي مسمى آخر لكي تنافس الأحزاب المجربة وتفوز بالانتخابات". لكن اللامي يقول إن هذا الواقع لن يتحقق إلا "بشرط المشاركة الواسعة لأبناء انتفاضة تشرين وعوائلهم ومعارفهم والأغلبية الصامتة التي سبق وقاطعت الانتخابات بسبب عدم ثقتها بقانون الانتخابات ومفوضية الانتخابات".

> قوى سياسية نجحت في تمرير قانون الانتخابات، لتضمن الحفاظ على جزء من مكاسبها في أي اقتراع مقبل

وبرغم الملاحظات السلبية العديدة التي سجلت على هذا القانون، إلا أن نشطاء يرون فيه بعض الجوانب الإيجابية.

ويقول مصطفى ناصر، وهو ناشط وكاتب، إن "القانون الانتخابي الجديد، برغم تحفظي على العديد من مواده، سيقضي على نحو 80 بالمئة من الوجوه المدورة على المناصب العليا التنفيذية والتشريعية"، مشيرا إلى أن هذا القانون "سينهي وجود أحزاب إسلامية عتية في مفاصل المنظومة التشريعية كحزب الدعوة بكل أقسامه وأصنافه، والمجلس الأعلى الإسلامي، وحزب الفضيلة، والحزب الإسلامي، فضلا عن زعامات بارزة كإياد علاوي ونوري المالكي، وحيدر العبادي، وهادي العامري، وصولا إلى آل النجيفي والكرابلة".

ويرى ناصر أن هذا القانون "يخدم التيار الصدري، وتيار الحكمة، وعصائب أهل الحق، بحكم قدرتها على ضم مستقلين لكتلها".

لن نلدغ مرتين

إسرائيل: لن نسمح بتمركز إيران في العراق

القدس – قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي، إن إسرائيل لا يمكنها السماح لإيران بالتمركز عسكريا في العراق، فيما يعد أول اعتراف إسرائيلي رسمي بشن عمليات عسكرية ضد أهداف في العراق.

وتعهد كوخافي بـ"ألا يسمح الجيش الإسرائيلي لإيران بالمتركز في العراق"، مضيفا "تعمل قوات فيلق القدس (تابع للحرس الثوري الإيراني) في العراق وتمرّ أسلحة متطورة هناك شهريا، لا يمكننا أن نترك هذا الوضع دون تدخل".

وتتهم إسرائيل إيران بنقل أسلحة وصواريخ طويلة المدى إلى العراق ومنه إلى سوريا وحزب الله في لبنان.

وكانت معسكرات ومخازن أسلحة تابعة لـ"الحشد الشعبي" (قوات شيعية عراقية موالية لإيران) قد تعرضت في يوليو وأغسطس الماضيين إلى غارات يعتقد أنها إسرائيلية. وسبق أن ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى مسؤولية إسرائيل على قصف معسكرات "الحشد" بالعراق.

وخلال الخطاب ذاته، وصف كوخافي إسرائيل بـ"النجاح الهائل"، مضيفا "وظيفة الجيش هي حماية ما تم إنجازه".

وأضاف "علينا توفير الحماية والأمن، لكن هذا المفهوم يحتاج إلى معنى أوسع، فالأمر لا يتعلق بتوفير الأمن بالمعنى الضيق فقط بل لخلق فترات يكون فيها الأمن مشددا، ولا توجد حروب".

وتابع "حتى يبقى الشعب الإسرائيلي هنا علينا الاهتمام بفترات الأمن والاستقرار، الهدف النهائي هو خلق حالة من اليأس لدى الأعداء من امتلاك القدرة على تنفيذ أهدافهم".